

**البيان الختامي الصادر عن
المؤتمر العربي الأول لحقوق الإنسان في الدوحة
في الفترة من 14 - 15 ديسمبر 2008**

يتقدم المشاركون بأسمى آيات الشكر والتقدير لدولة قطر حكومة وشعباً وعلى رأسهم حضرة صاحب السمو الشيخ/حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى على ماقدمته دولة قطر من دعم ومساندة في تنظيم المؤتمر العربي الأول لحقوق الإنسان وما لاقاه المشاركون من طيب استقبال وكرم ضيافة ودعم فني كان له بالغ الأثر في إنجاح فعاليات هذا المؤتمر.

إن المؤتمر العربي الأول لحقوق الإنسان إذ يؤكد بمناسبة الاحتفال بمرور ستين سنة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وذلك تحت شعار الكرامة والعدالة للجميع على أهمية هذا الإعلان باعتباره الوثيقة الدولية الأولى والأساسية لحقوق الإنسان،

وإذ يؤكد على أهمية الميثاق العربي لحقوق الإنسان باعتباره الوثيقة الأساس لحقوق الإنسان على المستوى العربي.

وإذ يسلم بأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي الحد الأدنى الذي يضمن كرامة الإنسان وقدره المتأصلين فيه وأنها ليست هبة أو منحة.

وإذ يشدد على أهمية تكريس حقوق الإنسان على أرض الواقع ونشر ثقافتها على أوسع نطاق لتصبح جزءاً لا يتجزأ من سلوكيات تمارسها الأفراد والجماعات والشعوب والحكومات دون تمييز لأي سبب من الأسباب.

وإذ يحرص على ضرورة تفعيل الالتزام الإيجابي بالمعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان في مجالات الاعتراف والتمكين والحماية والدعم والتعاون .

وإذ يضع في اعتباره مبادئ العالمية والترابط والشمولية والمساواة وعدم التمييز والمشاركة والمساءلة في مجال حقوق الإنسان.

وإذ يؤكد على الترابط الوثيق بين حقوق الإنسان والتنمية الشاملة المستدامة وعلى أهمية اعتماد نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان.

وإذ يندد بالانتهاكات الصارخة والمنهجية التي تتعرض لها الشعوب العربية الرازخة تحت وطأة الاحتلال في كل من دولة فلسطين والجولان السوري ودولة العراق.

وإذ يشيد بمشروع الخطة الاستراتيجية الذي وضعته لجنة خبراء حقوق الإنسان العرب التابعة للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية والذي تمت مناقشته خلال المؤتمر،

يوصى بما يأتي:

حث الدول العربية على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وخاصة الميثاق العربي لحقوق الإنسان والعمل على دعم التجاوب مع آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية.

١. دعوة جامعة الدول العربية إلى الموافقة على مشروع الخطة الإستراتيجية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والعمل على متابعتها وتنفيذها من خلال أطر فعالة.
٢. الحرص على دعوة الدول إلى تفعيل إنفاذ أحكام الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان المصادق عليها على المستوى الوطني وذلك أساساً عن طريق القيام بالمواعمة التشريعية وإحداث آليات الحماية الوطنية وتكريس أحكام هذه الاتفاقيات على أرض الواقع ونشر ثقافة حقوق الإنسان على أوسع نطاق.
٣. إجراء حوارات عربية ودولية حول المعوقات التي تحول دون تفعيل الإلتزام الإيجابي بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان .
٤. تبني صيغ عمل وطنية وإقليمية تشاركية بين كل من السلطات الوطنية و منظمات المجتمع المدني و جامعة الدول العربية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وتطويرها وحمايتها ونشر ثقافتها .
٥. اعتبار نهج التنمية القائم على الحقوق أساساً لكافة الجهود الوطنية والإقليمية الهادفة إلى التمكين في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
٦. تضمين الخطة أهدافاً ووسائل واضحة ومحددة تجاه تمكين وحماية المرأة والطفل والعمال والمهاجرين واللاجئين وذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم دون تمييز لأي سبب كان.
٧. الدعوة إلى تبني خطط وطنية للارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان في الدول العربية تتضمن إنشاء آليات وطنية مستقلة وفعالة.
٨. حث الدول العربية التي لم تنشئ مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان على سرعة إنشائها بما يتوافق مع المعايير الدولية.
٩. تعزيز دور الإعلام الحر والمسؤول وكذلك منظمات المجتمع المدني الفعالة في مراقبة ورصد أوضاع حقوق الإنسان ونشر ثقافتها.
١٠. النظر في تعديل الميثاق العربي لحقوق الإنسان وتعزيزه ببروتوكولات إضافية بما من شأنه توسيع صلاحيات لجنة حقوق الإنسان العربية المنصوص عليها في المادة 45 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
١١. النظر في تفعيل الآليات الموجودة بجامعة الدول العربية من خلال مزيد من الدعم المادي والفني وإحداث آليات جديدة وفعالة لتعزيز وتطوير حقوق الإنسان وحمايتها على مستوى جامعة الدول العربية وخاصة إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان عن طريق إحداث بروتوكولات ملحقة بالميثاق العربي لحقوق الإنسان .
١٢. القبول بالدعم من المنظمات الدولية والأقليمية والوطنية والحكومات وغيرها من المؤسسات على ألا تتعارض شروط وأهداف الممولين مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الوطنية، مع تجنب قبول الأولويات المفروضة من جهات التمويل.
١٣. دعم التعاون والشراكة بين جامعة الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني في تحديد الاحتياجات التي تتطلب الدعم، مع تقديم توصيات إلى الحكومات العربية بخصوص أشكال هذا الدعم.
١٤. النظر في إمكانية تأسيس صندوق عربي لدعم حقوق الإنسان في إطار جامعة الدول العربية يتولى فتح قنوات الحوار مع الجهات الداعمة والممولة الدولية والوطنية.
١٥. دعوة جامعة الدول العربية إلى عقد المؤتمر العربي لحقوق الإنسان وإعتبار يوم 16 مارس من كل سنة يوماً عربياً لحقوق الإنسان والدعوة للاحتفال به.

والله ولي التوفيق

الدوحة - قطر

15 ديسمبر 2008